



إلى السيد وزير

الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة
المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

إخراج قانون التشاور العمومي وتحسين المنظومة القانونية للعمل الجماعي

السيد الوزير المحترم؛

إن غياب إطار قانوني خاص بالتشاور العمومي إعمالاً للفصلين 12 و 13 من دستور 2011، يساهم في تشتيت جهود الدولة في مجال التشاور العمومي.

بهذا الصدد نسألكم السيد الوزير المحترم:

عن منهجية وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي؟

إمضاء: المستشار البرلماني

الكيحل عبد القادر